



- ان الشركة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها البسيطة نظراً للحجوزات المتوالية من قبل عدد من دائني الشركة على موجودات الشركة وهي عبارة عن التزامات على الشركة تعود لسنوات سابقة و رغم المحاولات من قبل إدارة الشركة الحالية لتصويب الاوضاع وعمل الاجراءات اللازمة لتأمين الشركة والمحافظة على موجودات الشركة من خلال المتابعات القضائية من خلال الاعتراض والاستئناف والتميز لم تجدي نفعا بسبب اعتراض بعض دائني الشركة حيث ان قرارات المحاكم الاردنية بالحجوزات التحفظية من قبل دائني الشركة وصلت في بعضها حد التنفيذ وان مقر الشركة الكائن في مدينة التجمعات الصناعية مغلق من قبل المحاكم الاردنية ولا يوجد صلاحية لأي أحد من إدارة الشركة بالدخول للشركة وتفقد الموجودات .
- حسب البيانات المالية الموحدة لعام ٢٠١٦ فاقت الخسائر المتراكمة رأس مال الشركة بأكثر من ٧٥% وبلغ اجمالي الديون على الشركة (١٩٦١٠٥٤) دينار مقابل راس مال الشركة والبالغ (١٩٦٠٠٩٥) دينار.
- قامت إدارة الشركة الحالية بدعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٢ لمناقشة البنود الواردة فيه والتي من ضمنها تصفية الشركة تصفية اختيارية الا ان النصاب القانوني لعقد الاجتماع لم يكتمل وتم تأجيل موعد الاجتماع لتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٨ .
- عقدت الهيئة العامة الغير عادية اجتماعها الثاني المؤجل بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٨ وتم اتخاذ قرار برفع رأس مال الشركة بواقع (٢) مليون دينار من خلال الاككتاب العام ولم يتم إقرار ومصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية وتقرير المدقق وتقرير مجلس الادارة ولم يكتمل النصاب القانوني لمناقشة بند تصفية الشركة تصفية اختيارية ولقد تم إعلام هيئة الاوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات بذلك في حينه.
- إن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المعروضة على الهيئة العامة الغير عادية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٨ التي لم توافق الهيئة العامة الغير عادية للشركة عليها هي من مسؤولية مجالس إدارة سابقة وأن المجلس الحالي للشركة تم انتخابه بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٥ وان عدم المصادقة عليها يشكل عقبة في تطبيق قرارات الهيئة العامة الغير عادية وهي رفع رأس مال الشركة من خلال الاككتاب العام حيث يجب تقديم بيانات مالية مصادق عليها للسنوات التي تسبق الاككتاب وما زال محضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادية لدى دائرة مراقب الشركات للدراسة من أجل اقراره وايداعه حسب الاصول .
- قام مجلس إدارة الشركة بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٠ على ضوء الوضع المالي والحالي للشركة وعدم توفير السيولة اللازمة لدفع ابسط الالتزامات وهي الرسوم القانونية لتيسير اعمال الشركة وابتنتظار صدور نتائج التحقيق لدى المدعي العام في الشكوى التحقيقية رقم (٢٠١٧/٩٠٥٨) وعلى ضوء رغبة الهيئة العامة برفع راس اسمال الشركة ونظرا لحاجة الشركة الى الوقت الكافي لتوفيق اوضاعها القانونية كإجراء ضروري قبل الموافقة الرسمية على رفع راس المال ونظرا لتعثرها المالي واعسارها في هذه المرحلة .

فقد قام المجلس باتخاذ قرار بتوكيل محامي لتقديم طلب اشهار الاعسار الفعلي المنصوص عليه بقانون الاعسار رقم (٢١) لسنة (٢٠١٨) الى المحكمة المختصة وبنفس الوقت إعلام مراقب عام الشركات وهيئة الاوراق المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

- قامت إدارة الشركة الحالية بمخاطبة عطوفة مراقب عام الشركات بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١١ والطلب تطبيق قانون الاعسار على الشركة وأموالها نظراً لتعثرها ولحين بيان قدرة المساهمين والهيئة العامة على تنفيذ قرار فع رأس المالي ونجاح الاكتتاب وبيان نتيجة التحقيق لدى مدعى عام الاكرم بالشكوى التحقيقية رقم (٢٠١٧/٩٠٥٨) والتي قد يترتب عليها استرداد حقوق الشركة أموالها وبنفس الوقت لحماية حقوق الدائنين والمساهمين حسب القانون .
- قامت إدارة الشركة بإعلام هيئة الاوراق المالية بكتاب تم إرساله لمعالي الدكتور محمد صالح الحوراني الاكرم بالاجراءات التي قامت بها إدارة الشركة والطلب من هيئة الاوراق المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة بوقف تداول اسهم الشركة لحين البت في اشهار الاعسار من قبل المحكمة المختصة أو اتخاذ ما تراه مناسباً ، وكما انها سوف تقوم بتقديم طلب مستعجل لدى المحكم المختصة لتطبيق احكام قانون الاعسار نظراً لتعثرها وأعسارها الفعلي .
- قامت إدارة الشركة الحالية بعمل كافة المتطلبات اللازمة لتقديم طلب أشعار الاعسار حسب متطلبات القانون وتم تسجيل الطلب لدى محكمة بداية حقوق عمان - الغرفة الاقتصادية تحت الرقم ٢٠١٩/٦٦٥ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣

وبناءً على ما تقدم فأنا نرسل لكم كافة الاوراق اللازمة والاجراءات التي قامت بها إدارة الشركة حتى تاريخه وذلك للعلم واتخاذ ما ترونه مناسباً لحماية حقوق الشركة والدائنين والمساهمين حسب الاصول .

شركة الألبسة الأردنية م.ع.م

CJC Jordan Clothing Co.

نسخة الى هيئة الاوراق المالية المحترمين

هيئة الأوراق المالية

24 DEC 2019

قسم الديوار